



العدد: 18 31-09-22 الموافق: 01-10-2010

معالم قوة الحضور المصرفي الإسلامي

معالم قوة الحضور المصرفي الإسلامي واضحة اليوم ولا مجال لإنكارها، على شكل استثمارات عالمية وطلب عالمي كبير، ولكن قوة الحضور الرئيسية تتمثل في المعنى والرسالة والمقاصد الحقيقية والأخلاقية للاقتصاد الإسلامي .. تلك المثل والسلوكيات والمعايير التي كانت سببا في التغيير وسببا في أن تشرق شمس الإسلام على أماكن عدة.

إذن المسألة ليست فقط أرباحا وخسائر وبيانات وعمل وتشريعات وقوانين، وإنما المسألة أن للمصرفية الإسلامية رسالة، ولها شروط وضوابط واضحة تمنحها معنى مختلفا وذا طابع إنساني، ولهذا من يتهاون في شروط العمل المصرفي الإسلامي، ومن يحاول أسلمة الربا أو يتحايل عليه، باعتماد فتاوى مترخصة، إنما يضر من الناحية العملية بالمعنى العام والرسالة الحقيقية للاقتصاد الإسلامي.

البروفيسور البلجيكي "المسيحي" مارك ديشام، يؤكد أنه التفت كثيرا للجوانب الأخلاقية في التمويل الإسلامي، وأنه يمكن أن يكون لهذا النوع الاقتصادي والأخلاقي تأثير ويمثل جسرا حضاريا بين العوالم المختلفة، وأخلاقية الاقتصاد الإسلامي ليست حالة خاصة وليست انعزالا عن العالم، كون المبادئ الرئيسية التي يسترشد بها التمويل الإسلامي مبادئ أخلاقية تنطبق عليها الصفة العالمية، ما جعلها ذات قبول وحضور عالمي – وإن اختلفت الثقافات. وعندما يدرس الغربيون شروط التحريم ويفاجأون بها أولا ويدركونها ثانيا ويقبلون عليها أخيرا، فإن ذلك ناجم عن احترامهم وتقديرهم لأخلاقيات هذه الصناعة ذات الأثر الإنساني، يجدون أن لها معنى هادفا ورنيسيا، ولهذا تفهم الغربيون منع الإسلام توليد المال من المال وما يقال عنه المشتقات المالية التي كانت سببا في الأزمة المالية العالمية.

الإشكالية الرئيسية أن يعمد البعض اليوم إلى تمويه النظرية والتذكي في التحايل عليها وإعادة رسمها من جديد وفقا لمصالحهم باستنتاجات جديدة يُجمل فيها التحريم ويُهمش وتوسع دائرة الترخيص على حساب الضوابط الرئيسية، ليصبح لدينا مشتقات إسلامية، قد تنفلت من عقالها مستقبلا في ظل فوضى من الفتاوى المترخصة التي تستجيب لمتطلبات السوق وتجاريها؛ وهي بذلك تذهب بروح المصرفية الإسلامية ومقاصدها وأهدافها، ضمن محاولات معرفة تستمد قوتها من فقه المخارج، الذي وإن كانت له ضوابطه أيضا إلا أن البعض وسع أبوابه رغبة في التجاوز عن أصول الصناعة الشرعية.

إن التمويل الإسلامي الحقيقي الأمين والمسترشد بمبادئ الاقتصاد الإسلامي سيبقى بعيدا عن الأزمات الطارئة أو الاستهداف الخارجي، وسيكون مانعا حقيقيا لأي أزمات قادمة، وقد برع مهاتير محمد في شرح أسباب الأزمة المالية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، فالتمويل بجانبه العملي والتنظير الاقتصادي بجانبه النظري من العوامل الرئيسية لمعالم الشخصية الاقتصادية الإسلامية .. من معالم النظرية الاقتصادية الإسلامية ذات البعد الأخلاقي والإنساني، وهناك توازن وتطابق رئيس بين النظرية والتنفيذ ومساحات الاجتهاد التي هي من صميم أعمال العلماء والمشايخ أصحاب السبق في طرق هذا الميدان.

لكن ما هو لافت للانتباه أن عددا من المؤسسات المالية الإسلامية تنزع نحو تعاملات فيها خرق فاضح لشروط الاقتصاد الإسلامي وضوابطه، وهي محاولة للالتفاف على هذه الضوابط بعدة صيغ ستكون لها آثارها المستقبلية في هذه الصناعة، وإن المطلوب وجود قوة ناعمة حية تهدف إلى تصويب مسار هذه الصناعة ووضع النقاط على الحروف وكشف التعاملات غير الحقيقية وغير الإسلامية، خاصة أن ثمة غياب حقيقي للشفافية في هذه المؤسسات وثمة ذرائعية وتبريرية وراء هذا الغياب، وهذا الانزياح عن الضوابط بحجة أنها صناعة وليدة.

إن الاستعجال في البحث عن مصادر الربح دون مراعاة الضوابط الشرعية والفنية يذهب بمعالم الصناعة وروحها، فثمة قضايا تحتاج إلى مزيد من التفصيل والوقوف منها موقفا واضحا لصالح الصناعة؛ وذلك بالابتعاد عن التبريرية ورفضها كلية، وهذا النهج وإن لم يتماشَ ومصالح بعض المؤسسات المالية الإسلامية، ولا ترحب بحضوره إلا أن النقد الهادف والموضوعي هدفه تصويب الصناعة وإبعادها عن منطقة الخطر، ولعل الصفقات الودية في عالم التمويل الإسلامي التي تؤدي بالطبع إلى حوكمة سيئة ستعرض هذه المؤسسات لمزيد من الأخطاء كونها صفقات ناقصة وغير ناضجة.

هذا من جانب، ومن جانب آخر إن رموز هذه الصناعة "الجدد" - وإن امتلكوا المؤهلات العلمية - فإن عددا منهم لم يمتلك المؤهلات الفنية المتخصصة، وإن امتلك التخصص الفني تجاوز عن بعض الضوابط الشرعية، ولهذا يغلب على مختلف حواراتهم ومناقشاتهم الجدل الشرعي فقط وتغيب المعلومة الفنية الاقتصادية .. والعكس صحيح، فيغيب الشرح الاقتصادي للتأصيل للحقيقة الشرعية، الأمر الذي جعل كثيرا من الخبراء الغربيين أكثر إماما وقدرة في الجوانب الفنية، وإن فقدوا ميزة النهل من المنبع الشرعي الحقيقي، لهذا دعونا مرارا إلى مأسسة العمل البحثي والإعلامي المصرفي الإسلامي، ودعم كل مؤسسات البحث والمؤسسات الإعلامية ذات المصداقية والمهنية، بدل البحث عن الترويج غير الموضوعي فقط للصناعة ورموزها، فالنجاحات كثيرة والعثرات كثيرة أيضا، وهناك هامش كبير وغير مهني لاستغلالها في أكثر من قطاع من قطاعات العمل المصرفي الإسلامي، الأمر الذي يضر بالصورة ويفقد الرسالة بعضا من حضورها وتأثيرها.

جميع الحقوق محفوظة لصحيفة الاقتصادية الإلكترونية 2009
تصميم وتطوير وتنفيذ إدارة البوابة الإلكترونية في صحيفة الاقتصادية